

الجمهورية التونسية
النشريات الرسمية للديوانة التونسية
توزيع عام
قوانين وأوامر وقرارات وإعلانات
(صادرة بالرائد الرسمي)

قرار من وزير المالية مؤرخ في 27 فيفوي 2018
يتعلق بتفويض حق الإمضاء .

رائد رسمي عدد 24 بتاريخ 2018.03.23
إيداع قانوني بتاريخ 2018.03.26

نص رقم ت.ع 036 لسنة 2018

بتاريخ 2018.04.26

تنظيم المصالح

وعلى الأمر عدد 1845 لسنة 1994 المؤرخ في 6 سبتمبر
1994 المتعلق بتنظيم الإدارة العامة للديوانة وعلى جميع
النصوص التي نقحته أو تممته وأخرها الأمر عدد 772 لسنة
2014 المؤرخ في 23 جانفي 2014،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27
أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12
سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى الأمر الحكومي عدد 71 لسنة 2018 المؤرخ في 16
جانفي 2018 المتعلق بتسمية السيد يوسف الزواغي مديرا عاما
للديوانة بوزارة المالية.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - طبقا لأحكام الفصل 33 (جديد) من القانون
الأساسي عدد 39 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996
والمنقح للقانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان
1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية أسند تفويض حق الإمضاء
للسيد يوسف الزواغي مدير عام للديوانة ليمضي بالنيابة عن
وزير المالية كل الوثائق المتعلقة بالتقاضي أمام المحكمة الإدارية.
الفصل 2 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية
التونسية.

تونس في 27 فيفري 2018.

وزير المالية

محمد رضا شلغوم

إن وزير المالية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان
1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية وعلى جميع النصوص التي
نقحته أو تممته وأخرها القانون الأساسي عدد 2 لسنة 2011
المؤرخ في 3 جانفي 2011،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر
1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة
والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الإدارية،
وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وأخرها المرسوم عدد
89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011،

وعلى القانون عدد 46 لسنة 1995 المؤرخ في 15 ماي
1995 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الديوانة كما
تم تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 102 لسنة 1996 المؤرخ في
18 نوفمبر 1996 وأخرها القانون الأساسي عدد 28 لسنة
2013 المؤرخ في 30 جويلية 2013،

وعلى الأمر عدد 384 لسنة 1975 المؤرخ في 17 جوان
1975 المتعلق بالترخيص للوزراء وكتاب الدولة بتفويض حق
الإمضاء،

وعلى الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أفريل
1991 المتعلق بتنظيم وزارة المالية وعلى جميع النصوص التي
نقحته أو تممته وأخرها الأمر الحكومي عدد 1155 لسنة 2017
المؤرخ في 27 أكتوبر 2017،